

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- إن ادعى نكاحا فلا بد من ذكر المرأة بعينها إن حضرت وإلا ذكر اسمها و نسبها وذكر شروط النكاح وأنه تزوجها بولي مرشد وشاهدي عدل وبرضاها .
- قوله وإن ادعى نكاحا فلا بد من ذكر المرأة بعينها إن حضرت وإلا ذكر اسمها ونسبها وذكر شروط النكاح وأنه تزوجها بولي مرشد وشاهدي عدل وبرضاها .
- في الصحيح من المذهب .
- وهو المذهب كما قال .
- يعني يشترط في صحة الدعوى بالنكاح : ذكر شروطه .
- وعليه جماهير الأصحاب .
- وجزم به في الوجيز و المغني و المحرر وغيرهم .
- وصححه في الفروع وغيره .
- فقال : يعتبر ذكر شروطه في الأصح .
- واختاره المصنف و الشارح وغيرهما .
- وقدمه في الرعاية وغيره .
- وقال في الترغيب : يعتبر في النكاح وصفه بالصحة انتهى .
- وقيل : لا يعتبر ذكر شروطه .
- فعلى المذهب : لو ادعى استدامة الزوجية ولم يدع العقد فهل يشترط ذكر شروطه في صحة الدعوى أم لا ؟ فيه وجهان .
- وأطلقهما في الكافي و المغني و الشرح و الفروع .
- أحدهما : لا يشترط وهو الصحيح .
- صححه في البلغة و الرعايتين .
- وإليه ميل المصنف و الشارح .
- وهو ظاهر كلامه في الوجيز .
- والثاني : يشترط .
- فائدتان .
- إحدهما : قال المصنف و الشارح : لو كانت المرأة أمة والزوج حرا فقياس ما ذكرنا : أنه يحتاج إلى ذكر عدم الطول وخوف العنت .
- الثانية : لو ادعى زوجية امرأة فأقرت فهل يسمع إقرارها ؟ .

وهو ظاهر كلام الخرفي وصحه المجد أو لا يسمع ؟ .

وإن ادعى زوجيتها واحد : قبل .

وإن ادعاها اثنان : لم يقبل - قطع به المصنف في المغني - فيه ثلاث روايات